حينه خمسة من العرب الذين قبلوا العمل فيها ، وهم من نابلس ورام الله والقدس والخليل . ثم أعيدت المحاولة في ربيع عام ١٩٧٣ وكان مقدرا لها ان ترى الوجود في خريف العام نفسه . لكن حرب تشرين حالت دون تحقيقها ، مما اعتقد معه البعض ان الاحتلال قد صرف النظر عن هذه الفكرة نهائيا . غير ان السلطات بدأت منذ شهر اذار الماضي بجس نبض عدد من المواطنين المرشحين للعمل بها . واستمزجت في هذا الاطار حوالى ١٧ شخصا قد تختار من بينهم سبعة اشخاص بين مذيع ومراقب ومعلق ، بشرط ان يكونوا جميعا يحملون هوية الضفة والقطاع باستثناء شخص واحد من القدس سيكون مسؤولا عن التعليق السياسي في هذه الاذاعة . ويذكر ان بعض الذين فوتحوا بالامر في الفترة الاخيرة قد اعتذروا عنه ، كما ان جميع الذين روجعوا يعملون حاليا في مختلف أجهزة الاعلام الاسرائيلي من تلفزيون واذاعة وصحافة . اما الذين قبلوا بالعمل في هذه الاذاعة فهم من القدس ورام الله والخليل ونابلس وبيت لحم وجنين وطولكرم .

٣ — المدراء العامون

قامت السلطات الاسرائيلية في الفترة الاخيرة بمحاولة تعيين مدراء عامين لعدد من الدوائر ، يتكون منهم في النهاية مجلس مدراء عامين . وتقدر السلطات لهذا المجلس ان يكون ادارة تنفيذية يتمتع بمزيد من الصلاحيات . وتراهن سلطات الاحتلال على هذا المجلس في حال قيامه ان يعطي للسكان العرب في الاراضي المحتلة شعورا «بالاستقلال» النسبي عن سلطات الحكم العسكري، الامر الذي قد يجهض الشعارات الوطنية المرفوعة الان حول بناء السلطة الوطنية الفلسطينية المستقلة . والدوائر التي استقر رأي سلطات الاحتلال على تعيين مدراء عامين لها هي دائرة التعليم ودائرة الصحة ودائرة الشؤون الدينية . ولم يتوفر لدينا المزيد من التفاصيل حول هذه الخطة الاسرائيلية الجديدة . الا انه علم ، نقلا عن بعض الصحف الاسرائيلية ، ان الدكتور يعقوب السلطي ، وهو مدير مستشفى رام الله ، قد رشح لتولي منصب مدير عام عن الدوائر الصحية والمستشفيات في الضفة الغربية (الشعب ١٨/ ٧٤/٤) . وذكرت الصحف الاسرائيلية ايضا ان مستشار وزير المعارف الاسرائيلي « أوري طهون » قد اجتمع الى كل من أكرم فضة الذي عين مؤخرا مديرا للتربية والتعليم في محافظة نابلس ، وعبد الرحيم كتانة المعين حديثا مديرا للتربية والتعليم بمحافظة الخليل خلفا للمدير السابق ابراهيم قادري الذي بقي مديرا لمعهد دار المعلمين بالعروب . وقد استعرض معهم شؤون التعليم والامور الادارية الخاصة بمحافظتي نابلس والخليل، دون ذكر أية تفصيلات اخرى (الشعب ١٨/٤/٧٤).

صرف رواتب موظفي الضفة الغربية

نقلت جريدة القدس عن مصدر رسمي في وزارة المالية الاردنية ان الوزارة مستمرة في دفع رواتب ستة آلاف موظف في الضفة الغربية ، طبقا لقرار الحكومة الاردنية بشأن استئناف دفع الرواتب لموظفي الضفة ابتداء من شهر شباط (فبراير) الماضي . وقالت الصحيفة ان كل موظف يريد صرف راتبه ، يجب ان يقدم شهادة تحمل امضاء رئيسه الاداري وختم المجلس البلدي في موقع عمله في الضفة الغربية (القدس ٨/٤/٧٤) .

الا ان صحيفة الشعب ذكرت بعد ذلك باسبوع ، ان وزارة التربية والتعليم الاردنية ، لم تصرف رواتب المعلمين الذين عادوا الى الضفة الغربية عن طريق جمع شمل العائلات وزاولوا أعمالهم في الضفة . اذ اعتبرتهم الحكومة الاردنية انهم قد فقدوا وظائفهم في الاردن بعودتهم الى الضفة الغربية . كما انها لم تصرف رواتب قسم آخر من المعلمين بدون بيان الاسباب التي من أجلها لم تصرف الرواتب (الشعب ١٦/٤/٧٤). وذكرت « الشعب » في العدد نفسه ، ان بعض رؤساء البلديات والغرف التجارية والهيئات المختلفة ، قد بعثوا بمذكرة الى رئيس الحكومة الاردنية مع نسخ لوزير العدلية ووزارة شؤون الوطن المحتل في عمان ، تتعلق بقضاة المحاكم في الضفة الغربية الذين كان قد صدر قرار من الحاكم العسكري العام سنة ١٩٦٧ بفصلهم من العمل بموجب تعليمات الادارة العرفية . وطالب الموقعون على المذكرة ، ومن بينهم رئيس بلدية نابلس ورئيس الغرفة التجارية ورئيس الهيئة الاسلامية ، من رئيس الحكومة الاردنية اعادة النظر في هذا القرار ، ومعاملتهم أسوة بباقي الموظفين الذين عملوا من مختلف الوزارات والدوائر (الشعب ١٦/٤/٧٤).